

مدى الإمتثال لمعيار التدقيق الدولي رقم 240 من قبل محافظي الحسابات في الجزائر- دراسة عينة من محافظي الحسابات-

The extent of compliance with ISA240 by the account governors in Algeria- A field study of sample of account governors-

ط.د. فاطمة زميت^{1*}، د. عيسى زاوي²

¹ المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية،

f-zemmit@cu-aflou.edu.dz

² المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية،

a-zaoui@cu-aflou.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/04

تاريخ الاستلام: 2025/01/21

ملخص:

من خلال دراسة مدى امتثال محافظي الحسابات في الجزائر لتطبيق إجراءات التدقيق المطلوبة لتحديد الاحتيال في البيانات المالية والإخطار عنه على النحو المبين في التدقيق الدولي رقم 240، تهدف الدراسة إلى تقييم درجة الامتثال للمعيار بين محافظي الحسابات في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن محافظي الحسابات يمثلون لإتباع الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي 240 التي تمكنهم من الكشف عن الاحتيال الذي تتضمنه البيانات المالية، إضافة إلى إتباع الإجراءات اللازمة للإخطار عن التحريفات المادية في البيانات المالية الناجمة عن الاحتيال.

الكلمات المفتاحية: محافظي حسابات؛ معيار تدقيق دولي رقم 240؛ احتيال؛ تحريفات مادية.

تصنيف JEL: M41، M42، M49

Abstract:

By examining the extent to which account governors in Algeria adhere to the application of the audit procedures required to identify and report financial statement fraud as outlined in the ISA 240. The study aims to assess the degree of compliance with the standard among account governors in Algeria.

The study found that account holders they comply with the procedures set out in ISA 240 that enable them to detect fraud contained in financial statements, in addition to following the necessary procedures to report material misstatements in financial statements caused by fraud.

Keywords: *account governors; ISA 240; fraud; material misstatements.*

Jel Classification Codes: M41; M42; M49

1. مقدمة:

تعد مسؤولية المدقق في اكتشاف الاحتيال في البيانات المالية من بين الموضوعات الأكثر جدلا ونقاشا في أدبيات التدقيق. يأتي ذلك نتيجة للانهيارات التي تعرضت لها شركات عالمية كبيرة مثل Enron و Worldcom في الولايات المتحدة، وشركة Vivendi Universal في فرنسا. حيث حدث ذلك بسبب انتشار ممارسات الاحتيال والتلاعب في المعاملات المحاسبية، مما أدى إلى ضعف مصداقية مهنة التدقيق واتهام القائمين على المهنة بالإهمال وتحميلهم مسؤولية ما حدث. ولاسيما بعد السمعة السيئة التي أصابت شركة تدقيق الحسابات Arther Anderson واندثارها.

بعد حدوث هذه الفضائح، بدأت مكاتب التدقيق في السعي لتحسين جودة عملها، حيث ربط De.Angelo بين قدرة المدقق على اكتشاف التلاعبات المالية وتقييمها وبين الإبلاغ عنها. وفي أعقاب ذلك، تم إصدار قوانين ومعايير تتعلق بدور مدقق الحسابات ومسؤوليته في اكتشاف ومنع الأخطاء والاحتيال. وقد بدأ سريان قانون Sarbanes-Oxley في نهاية يوليو 2002، والذي يهدف إلى إصلاح الممارسات المحاسبية وتنظيم البرامج التي تطبقها للعمل على اكتشاف ومنع حالات الاحتيال وتقييمها وإعداد التقارير اللازمة حولها.

تبع ذلك إصدار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA معيار التدقيق SAS99 الذي يلزم المدقق بمسؤولية اكتشاف التحريفات المادية والإبلاغ عنها. وقد تبعه الاتحاد الدولي للمدققين IFAC بإصدار المعيار الدولي ISA240 الذي يشدد على أهمية تقييم مخاطر التحريفات المادية والتعامل معها بشكل فعال.

إشكالية الدراسة:

تلعب مهنة محافظ الحسابات دورا حيويا في تعزيز الثقة والمصداقية في البيانات المالية، مما يساهم في زيادة شفافية المعلومات المالية وبالتالي يزيد من ثقة أصحاب المصالح. لذا تأتي هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الآتية:

ما مدى امتثال محافظي الحسابات في الجزائر لمعيار التدقيق الدولي رقم 240؟

وتتفرع من تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

• هل يمثل محافظ الحسابات لتطبيق إجراءات التدقيق اللازمة للكشف عن الاحتيال في البيانات

المالية؟

- هل يمثل محافظ الحسابات لإجراءات الإخطار اللازمة عن التحريفات المادية الناجمة عن الاحتيال للأطراف المعنية؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على التساؤلات المطروحة نعتد الفرضيات الآتية:

- يمثل محافظ الحسابات لإتباع الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي 240 التي تمكنه من الكشف عن الاحتيال الذي تتضمنه البيانات المالية:
- يمثل محافظ الحسابات لإتباع الإجراءات اللازمة للإخطار عن التحريفات المادية في البيانات المالية الناجمة عن الاحتيال، والمنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي 240.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى امتثال محافظي الحسابات في الجزائر لمعيار التدقيق الدولي رقم 240 المتعلق بالاحتيال عند تدقيق البيانات المالية، لاسيما ومع الطلب المتزايد على خدمات التدقيق ولما تضيفه هذه الأخير من موثوقية على البيانات المالية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إبراز على مدى الإمتثال لمعيار التدقيق الدولي رقم 240 من قبل محافظي الحسابات عند تدقيق البيانات المالية، وذلك من خلال دراسة مدى امتثال محافظ الحسابات لإتباع إجراءات التدقيق اللازمة للكشف عن الاحتيال في البيانات المالية والإخطار عنه والمنصوص عليها في نص المعيار.

منهج الدراسة:

ولتحقيق هدف الدراسة اتبعنا الجانب النظري والدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي. كما قمنا بإعداد استبيان حول مدى الإمتثال لمعيار التدقيق الدولي رقم 240 من قبل محافظي الحسابات، وتحليل بيانات المسح الميداني باستخدام البرامج الإحصائي (Spss.V25).

الدراسات السابقة:

دراسة (عبد الحفيظ ميرة، 2013) تحت عنوان: مدى التزام المحاسبين والمراجعين القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) بشأن مسؤولية المراجع عن الغش ومنعه، هدفت الدراسة إلى استقصاء وجهة نظر المحاسبين والمراجعين القانونيين في ليبيا حول مسؤوليتهم عن اكتشاف الغش

والخطأ، وفقا لمتطلبات المعيار، ومدى التزامهم بتطبيقه، من خلال توزيع 70 استبانة استرجعت منها 56. أسفرت الدراسة إلى أن المراجعين والمحاسبين القانونيين الليبيين يدركون مسؤوليتهم في اكتشاف الغش والخطأ، وأنهم يلتزمون بتطبيق المعيار.

دراسة (Haitham Mamdouh Abadi & Nimer Abedalhameed Slihat، 2015) بعنوان: معيار التدقيق الدولي رقم 240 وأثره على الإجراءات العملية للمدققين في الكشف عن التلاعب في البيانات المالية، هدفت الدراسة إلى اكتشاف دور المعيار ضمن إجراءات المدقق في كشف التلاعب والاحتيال في البيانات المالية، وتحديد مسؤولياته وفقا للمعيار. أظهرت النتائج أن الشركات قد تقوم بالتلاعب بعدة طرق، مثل تسجيل النفقات الجارية كمصروفات رأسمالية، لتقليل التكاليف وزيادة الأرباح مما قد يدفع المديرين للحصول على مكافآت.

2. الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات:

1.2 تعريف محافظ الحسابات وشروط ممارسته للمهنة:

أ. تعريف محافظ الحسابات:

يعرف وفقا المادة 715 مكرر 4 على أنه "الشخص الذي يعنى بمهام محددة وثابتة، دون التدخل في التسيير، فهو مسؤول عن فحص الدفاتر والمستندات المالية للمؤسسة، وتشمل مهامه التحقق من دقة الحسابات وانتظامها، كما ويتأكد من دقة المعلومات المذكورة في تقرير مجلس الإدارة، ويراجع المستندات المرسلة للمساهمين للتأكد من صحة الوضع المالي للمؤسسة وسلامة حساباتها". (القانون التجاري الجزائري، 2007، صفحة 188)

ويعرف على أنه الشخص الذي يمارس بصفة منتظمة، بإسمه الشخصي وعلى مسؤوليته الخاصة، مهمة التأكيد على دقة حسابات المؤسسات والهيئات، والتأكد من توافقها مع أحكام التشريع الساري (القانون 01-10، 2010، صفحة 7)، تتولى الجمعية العامة للمساهمين مهمة تعيينه، وتتولى تحديد أتعابه وتمتلك سلطة عزله. وتدوم وكالته 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (موسي و عجيلة، 2018، الصفحات 218-219).

ب. شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات:

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوافر الشروط الأتية: (كريم و سمغوني، 2018، صفحة

- أن يكون حاملا للجنسية الجزائرية؛
- أن يكون متحصلا على الشهادة الجزائرية للممارسة المهنية؛
- أن يتمتع بممارس المهنة بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن يحصل على الإعتماد من وزير المالية، ويكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- بعد الاعتماد وقبل القيد في الغرفة الوطنية، يجي عليه أداء اليمين المنصوص عليها قانونا أمام المجلس القضائي المختص بالمنطقة التي يقع فيها المكتب ويحرر القاضي تقريراً عنها.

2.2 مهام محافظ الحسابات:

وفقا للمادتين 23 و24 من القانون 01-10 يوظف محافظ الحسابات بالمهام الآتية: (شبل، قريتي، و خيارى، 2022، صفحة 26)

- يشهد صحة وانتظامية الحسابات السنوية ومطابقتها لنتائج عمليات السنة السابقة، بالإضافة إلى التحقق من الوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات؛
- يتحقق من صحة الحسابات السنوية، ويتحقق من موافقتها للمعلومات المذكورة في تقرير التسيير المقدم للمساهمين؛
- يقدم تقرير يعبر فيه عن وجهة نظره فيما يتعلق بسياسات الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل الهيئة الإدارية؛
- يقيم المعايير اللازمة لإبرام الإتفاقيات بين المؤسسات وفروعها أو بينها وبين المؤسسات التي يحتمل أن يكون للمسيرين بالمؤسسة مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يبلغ الإدارة والجمعية العامة، عن أي قصور اكتشفه، والذي يؤثر على استمرارية المؤسسة؛
- يؤكد صحة ودقة الحسابات المدعمة والمدمجة في حال قامت المؤسسة بإعدادها، وذلك بناء على المستندات المحاسبية، وتقارير محافظي الحسابات لدى الفروع الأخرى.

3.2 مسؤوليات محافظ الحسابات:

مهنة محافظ الحسابات تضعه أمام مسؤولية اتجاه التشريعات، واحترام أخلاق المهنة، ومنه تنقسم مسؤوليات محافظ الحسابات إلى ثلاث أصناف هي:

أ. المسؤولية المدنية: أقر المشرع الجزائري في المادة 715 مكرر 14 من القانون التجاري، بالمسؤولية المدنية الملقاة على عاتق محافظ الحسابات. واعتبر أن العلاقة بين المحافظ والشركة ذات طبيعة

قانونية وليست تعاقدية. لتفعيل هذه المسؤولية، يتعين إثبات وقوع خطأ من جانب محافظ الحسابات، فيتحمل المسؤولية المدنية عن الأخطاء التي يرتكبها هو أو العاملون تحت إشرافه إذا تسببت في أضرار. ولا يمكنه التملص من هذه المسؤولية إلا بإثبات عدم وجود خطأ، أو أن الضرر نجم عن عوامل خارجية عن إرادته. (حجاج ، 2016، صفحة 186)

ب. **المسؤولية الجزائية:** لا يقتصر دور محافظ الحسابات على مراقبة الجوانب المالية للمؤسسة فحسب، بل يمتد أيضا لضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة وتعزيز الشفافية المالية. فيتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية إذا أهمل هذه الأدوار أو خالف القوانين المعمول بها. وتشمل المسؤولية الجزائية ثلاثة عناصر أساسية يجب توفرها لقيام المسؤولية الجزائية عليه: (شريقي، 2012، صفحة 97)

• **العنصر القانوني:** لا يمكن لفعل أن يكون مخالفة جنائية إلا بوجود نص قانوني.

• **العنصر المادي:** يجب أن يكون الفعل قد أنجز فعلا.

• **العنصر الأخلاقي:** حيث الخطأ يجب أن يحدث عمدا وبشكل مفترض.

ج. **المسؤولية التأديبية:** يتحملها محافظ الحسابات إذا ارتكب مخالفة أو لم يلتزم بقواعد العناية المهنية المطلوبة أثناء أداء مهامه. ترفع عنه هذه المسؤولية إذا لم يكن ضالعا في تلك المخالفات وأثبت أنه قام بواجباته الأساسية وأبلغ مجلس الإدارة عنها، وإذا لم تعالج بشكل ملائم خلال أقرب جمعية عامة، وفي حالة استمرار المخالفة فيتوجب عليه إبلاغ وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة. (تونسي و بوروبة ، 2016، صفحة 162)

3. الإطار النظري لمعيار التدقيق الدولي رقم 240:

يتناول المعيار مسؤوليات محافظ الحسابات فيما يخص الاحتيال في تدقيق البيانات المالية، ويميز المعيار بين نوعين التحريفات المادية والتي تحدث في البيانات المالية. فقد تكون هذه التحريفات غير مقصودة (خطأ) أو مقصودة (احتيال).

ولفهم مفهوم المعيار ، يجب أن التطرق إلى المفاهيم الآتية:

1.3 مفهوم الخطأ:

الخطأ هو تلك الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق (عراب و زيدان، 2018، صفحة 482) أي هو خطأ غير متعمد بصفة عامة، ويكون بسبب جهل أو عدم دراية القائمين بإعداد

وتسجيل البيانات المحاسبية بمراحلها المختلفة خلال الدورة المحاسبية، أو إهمال أو تقصير من موظفي قسم المحاسبة في تأدية الأعمال المنوطة إليهم (محمود، كلبونة، وزريقات، 2011، صفحة 54) وينقسم إلى: أخطاء الحذف (أي استبعاد عمليات أو أرصدة من القوائم المالية)، وأخطاء ارتكابية (مثل اشتغال القوائم المالية على أرصدة أو عمليات خاطئة) (علي، 2011، صفحة 20)، أخطاء متكافئة (والتي تتطلب عناية كبيرة من المدقق لعدم تأثيرها في توازن ميزان المدقق)، وأخطاء فنية (تكون ناتجة عن عدم صحة التوجيه المحاسبي أو المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة) (جمعة، 2015، صفحة 170)

2.3 الاحتيال:

وعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الاحتيال: "هو خداع متعمد للآخرين للحصول على ربح غير مشروع، أو للتحايل على الالتزامات القانونية أو القواعد التنظيمية" (Elharrad, 2019, p. 14) ووفقاً لنشرة معايير التدقيق الأمريكية SAS99 يعرف الاحتيال على أنه: "أحداث متعمدة ينتج عنها تحريف مادي بالبيانات المالية محل التدقيق". (عرفات، 2018، صفحة 51)

الاحتيال هو سلوك متعمد يحدث عندما يقوم شخص أو أكثر من المديرين أو الموظفين أو غيرهم بتقديم بيانات مالية خاطئة. يشمل الاحتيال التشويه وتقديم مستند محاسبي مزيف أو معدل للحصول على فوائد غير قانونية ومالية وإساءة استخدام الأصول وإساءة استخدامها (Feizizadeh, 2018, p. 32).

3.3 مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال:

يشير معيار التدقيق الدولي رقم 240 إلى أنه تقع مسؤولية منع واكتشاف الخطأ والاحتيال على عاتق إدارة المؤسسة، وكل الأشخاص المكلفين بالإشراف والرقابة، كما وأضح أن مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال تنحصر في: (الشحنة، 2015، الصفحات 277-278)

- التأكد من خلو البيانات المالية أي تحريفات مادية؛
- تخطيط وأداء إجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية، مع إتخاذ موقف التشكك المهني فيما يقوم به؛
- إخطار الإدارة عن كل تحريف مادي تم اكتشافه أو اشتبه بوجوده؛

- الانسحاب من عملية التدقيق عند الضرورة، أي عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه الخطأ والاحتيايل التي قام بإبلاغها لهم.

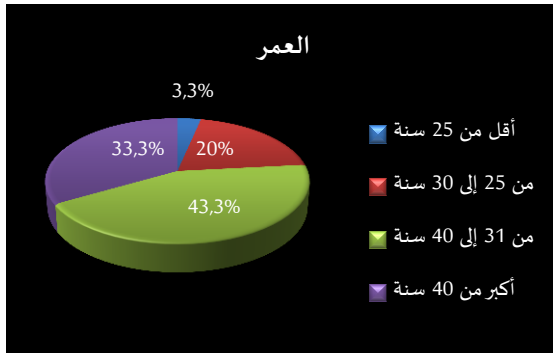
4. الدراسة الميدانية:

تم استخدام استبانة إلكترونية كأداة لهذه الدراسة، تم توزيعها على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة والمتمثل في محافظي الحسابات، تحصلنا من خلالها على 60 إجابة. ولاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام برنامج (SPSS.V25)، إضافة إلى الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية سواء لوصف متغيرات الدراسة أو لتحليلها.

1.4 تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الوصفية للعينة:

■ العمر:

الشكل (1): التوزيع حسب العمر



الجدول (1): التوزيع حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	2	3,3%
من 25 إلى 30 سنة	12	20,0%
من 31 إلى 40 سنة	26	43,3%
أكبر من 40 سنة	20	33,3%
المجموع	60	100,0%

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج (Spss.V25)

المصدر: بالإعتماد على مخرجات (Excel)

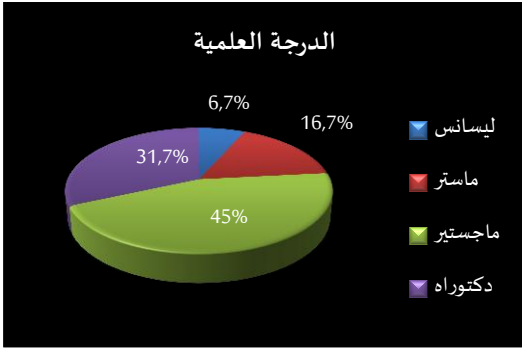
من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة

مسجلة للمشاركين بلغت 43.3% من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، في حين مشاركة الأفراد الذين أعمارهم أكبر من 40 سنة بلغت نسبة 33.3%، والأفراد الذين أعمارهم تتراوح بين 25 إلى 30 سنة فقد بلغت نسبة مشاركتهم 20.4%، أما فيما يخص الأفراد الذين أعمارهم أقل من 25 سنة يمثلون نسبة 3,3% من إجمالي عينة الدراسة. باعتبار أن أفراد العينة المستجوبة يكون لديهم مستوى عالي من الخبرة، فإن هذه النتائج مناسبة وتعكس توجهاتهم وآرائهم.

الدرجة العلمية:

الشكل رقم (2): التوزيع حسب الدرجة

الجدول (2): التوزيع حسب الدرجة العلمية



الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	4	6,7%
ماستر	10	16,7%
ماجستير	27	45,0%
دكتوراه	19	31,7%
المجموع	60	100,0%

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS25)

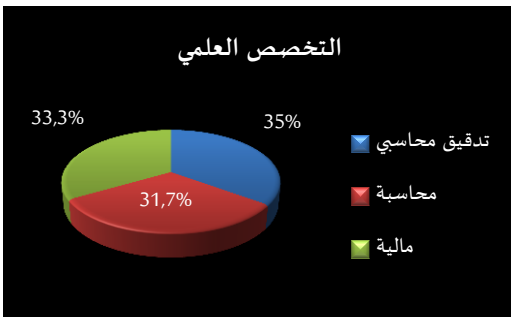
المصدر: بالإعتماد على مخرجات (Excel)

نلاحظ من الجدول والشكل رقم (2) أن أفراد عينة الدراسة يحملون مختلف الدرجات العلمية، حيث يحتل الأفراد المشاركين الحاصلين على شهادة الماجستير على المرتبة الأولى بنسبة تبلغ 45%، يليها على التوالي شهادة دكتوراه، ماجستير وليسانس بنسب 31.7%، 16.7%، 6.7%، مما يدل على أن جميع أفراد عينة الدراسة من حاملي الشهادات العليا.

التخصص العلمي:

الشكل (3): التوزيع حسب التخصص العلمي

جدول (3): التوزيع حسب التخصص العلمي



التخصص	التكرار	النسبة المئوية
تدقيق محاسبي	21	35,0%
محاسبة	19	31,7%
مالية	20	33,3%
المجموع	60	100,0%

المصدر: بالإعتماد على مخرجات (Excel)

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS25)

من الجدول والشكل رقم (3) نلاحظ أن وحدات عينة الدراسة لهم تخصصات مختلفة، حيث نلاحظ أن تخصص تدقيق محاسبي يتصدر وحدات عينة الدراسة بنسبة 35%، يليه تخصص مالية بنسبة

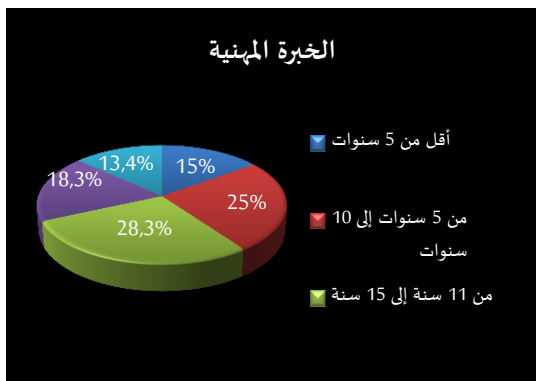
33.3%، ثم تخصص محاسبة بنسبة 31.7%. مما يدل أن أغلب عينة الدراسة ذات تخصص قريب من ممارسة المهنة.

■ الخبرة المهنية:

الجدول (4): التوزيع حسب الخبرة المهنية

الشكل (4): التوزيع حسب الخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	9	15,0%
من 5 إلى 10 سنوات	15	25,0%
من 11 إلى 15 سنة	17	28,3%
من 16 إلى 20 سنة	11	18,3%
أكثر من 20 سنة	8	13,4%
المجموع	60	100,0%



المصدر: بالإعتماد على مخرجات (Excel)

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V25)

من الجدول والشكل رقم (4) نلاحظ أن نسبة 28.3% من وحدات عينة الدراسة لديهم خبرة تتراوح ما بين 11 و15 سنة وهي تمثل أكبر نسبة، تليها الفئة التي يمتلكون خبرة مهنية تتراوح ما بين 5 سنوات إلى 10 سنة بنسبة 25%، تليها الفئة التي تتراوح خبرتهم بين 16 و20 سنة بنسبة 18.3%، ثم الفئة التي خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة 15%، في حين بلغت فئة الخبرة المهنية أكثر من 20 سنة نسبة 13.4%. هذا التفاوت الملاحظ في سنوات الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة يمكن أن يقدم آراء ووجهات نظر متفاوتة حول موضوع الدراسة.

2.4 اختبار ثبات وصدق الإستبانة:

تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي وهو سلم ترتيبي بالأرقام لكل فقرة في الاستبانة، وهذا لإعطاء المتوسط الحسابي معنى حتى يمكن للاستفادة منه في التحليل اللاحق.

جدول (5): أوزان سلم ليكارت الخماسي

التصنيف	1	2	3	4	5
الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط المرجح	1.79-1.00	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

المصدر: من إعداد الباحثين

ولقياس مدى صدق وثبات أداة الاستبيان قمنا بحساب معامل الثبات (Alpha de Cronbach) ومعامل الصدق كما هو موضح في الجدول:

جدول (6): اختبار صدق وثبات الاستبيان

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (Alpha de Cronbach)	معامل صدق المحك
المحور الأول	13	0,863	0,928
المحور الثاني	11	0,692	0,831
الاستبيان ككل	24	0,859	0,926

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V25)

بما أن قيمة معامل الثبات (Alpha de Cronbach) للاستبيان ككل قد بلغت 0.859 أي نسبة 85.9% ، وقيمة معامل الصدق قد بلغت 0.926 أي 92.6%، وهما أكبر من 0.6 (60%) مما يعني أن الاستبيان يتميز بالثبات والصدق ويعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

3.4 تحليل نتائج الإستبانه:

المحور الأول: امتثال محافظ الحسابات لإتباع الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي ISA 240 التي تمكنه من الكشف عن الاحتيال الذي تتضمنه البيانات المالية
جدول (7): تحليل آراء عينة الدراسة حول فرضية يمثل محافظ الحسابات لإتباع الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 240 التي تمكنه من الكشف عن الاحتيال الذي تتضمنه البيانات المالية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	اتخاذ التشكيك المبني عند تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها	4,47	0,7470	موافق بشدة
02	التحقق من معدل دوران الموظفين الرئيسيين في قسم المحاسبة والمالية	4,65	0,5770	موافق بشدة
03	التحقيق من معدل دوران الموظفين الرئيسيين في الإدارة الوسطى والعليا	4,57	0,6210	موافق بشدة
04	القيام بجلسات مناقشة بين أعضاء فريق العملية وفهم احتمال وجود التحريفات المادية في البيانات المالية الناجمة عن الاحتيال	4,25	0,6540	موافق بشدة
05	حضور الاجتماعات مجلس الإدارة والقيام بفحص وتدقيق محاضرها مما يساعده على فهم ممارسة عمليات الإدارة	4,08	0,5910	موافق
06	الحصول على مصادقات من الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة محل التدقيق حول أرصدة السجلات المحاسبية	4,57	0,5930	موافق بشدة

مدى الإمتثال لمعيار التدقيق الدولي رقم 240 من قبل محافظي الحسابات في الجزائر

07	الاستفسار من الإدارة والمكلفين بالرقابة عن أي تحريف مادي ناجم عن الاحتيال قد تم اكتشافه	4,72	0,5850	موافق بشدة
08	الاستفسار من الإدارة فيما يتعلق بتقييمها لمخاطر احتمال وجود احتيال بما فيها طبيعة هذه التدقيقات، نطاقها وتكرارها	4,63	0,6370	موافق بشدة
09	تصميم إجراءات تدقيق وفحص نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي المعمول به من أجل الحصول على قناعة مناسبة بأن المعلومات الخاطئة	4,57	0,5330	موافق بشدة
10	فحص التقديرات المحاسبية للتأكد من عدم وجود تحريفات مادية ناجمة عن الاحتمال، وتقييم المخاطر المحتملة	4,47	0,5660	موافق بشدة
11	تنفيذ زيارة مفاجئة للمواقع التابعة للوحدة المعرضة للتدقيق لفحص بعض الأصول القابلة للاختلاس كالتقديرات والمخزونات	4,48	0,7010	موافق بشدة
12	التأكد من عدم وجود الشكوك حول أمانة أو كفاءة الإدارة	4,62	0,6130	موافق بشدة
13	التأكد من عدم وجود الضغوط غير الاعتيادية داخل أو خارج المؤسسة	4,52	0,6510	موافق بشدة
المحور الأول				
		4,51	0,383	موافق بشدة

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V25)

وفقا للجدول رقم (7) فإن وحدات عينة الدراسة ترى أن محافظي الحسابات يمثلون لإتباع الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي ISA 240 التي تمكنه من الكشف عن الاحتيال الذي تتضمنه البيانات المالية، حيث أن المتوسط الحسابي للفرضية الأولى قد بلغ (4,51) والذي يقع ضمن موافق بشدة بانحراف معياري (0,383)، وحصلت الفقرة السابعة التي تنص على "الاستفسار من الإدارة والمكلفين بالرقابة عن أي تحريف مادي ناجم عن الاحتيال قد تم اكتشافه" على أعلى متوسط حسابي (4,72) وانحراف معياري (0,585)، بينما حصلت الفقرة الخامسة التي تنص على "حضور الاجتماعات مجلس الإدارة والقيام بفحص وتدقيق محاضرها مما يساعده على فهم ممارسة عمليات الإدارة" على أدنى متوسط حسابي (4,08) بانحراف معياري (0,591).

المحور الثاني: أمثال محافظ الحسابات لإتباع الإجراءات اللازمة للإخطار عن التحريفات المادية في البيانات الناجمة عن الاحتيال والمنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 240

جدول (8) : تحليل آراء عينة الدراسة حول فرضية يمتثل محافظ الحسابات لإتباع الإجراءات اللازمة للإخطار عن التحريفات المادية في البيانات المالية الناجمة عن الاحتيال التالية، والمنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي ISA 240

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تحديد الجهة المسئولة المناسبة في المؤسسة التي سيتم إخطارها بحدوث الاحتيال	4,72	0,555	موافق بشدة
02	إخطار المستوى الإداري الأعلى في المؤسسة من المستوى الإداري للأشخاص الذين يعتقد بتورطهم في الاحتيال	4,63	0,637	موافق بشدة
03	إخطار الإدارة بأقصى سرعة ممكنة عن أي احتيال أو خطأ مادي فعلي	3,28	1,303	محايد
04	إخطار المكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب عن الاحتيال المتعلق بالإدارة أو الموظفين الذين يقومون بأدوار هامة في الرقابة الداخلية	4,62	0,783	موافق بشدة
05	عدم التردد في إخطار الإدارة بحدوث الاحتيال إذا كانت الجهة المسؤولة التي يجب إبلاغها	4,72	0,640	موافق بشدة
06	إبداء رأي متحفظ أو سلبي إذا استنتج أن الاحتيال له تأثير كبير على البيانات المالية، ولم يعالج بشكل مناسب أو لم يتم تصحيحه	4,65	0,659	موافق بشدة
07	الامتناع عن إبداء الرأي إذا منعت الإدارة محافظ الحسابات من الحصول على أدلة دالة ومناسبة لهدف تقييم أثر الاحتيال على البيانات المالية.	4,57	0,831	موافق بشدة
08	عند الشك في وقوع الاحتيال نتيجة قيود مفروضة بموجب الظروف، وليس بسبب المؤسسة، ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار في التقرير النهائي	4,65	0,606	موافق بشدة
09	إخطار الاحتيال إلى طرف خارج المؤسسة في حال لم يرد نص قانوني يمنع ذلك	2,33	1,457	غير موافق
10	الحصول على استشارة قانونية وذلك بناءً على مسؤولية محافظ الحسابات تجاه المصلحة العامة	4,57	0,722	موافق بشدة
11	الاحتفاظ بالوثائق حتى بعد انتهاء عملية التدقيق	4,72	0,555	موافق بشدة
المحور الثاني				
		4,31	0,419	موافق

بشدة			
------	--	--	--

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج (Spss.V25)

وفقا للجدول رقم (8) فإن عينة الدراسة ترى بأن محافظي الحسابات يمثلون لإتباع الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي ISA 240 في الإخطار عن التحريفات المادية في البيانات المالية، حيث أن المتوسط الحسابي للفرضية الثانية بلغ (4,31) والذي يقع ضمن مجال موافق بشدة بانحراف معياري (0,419)، وحصلت الفقرة الخامسة "عدم التردد في إخطار الإدارة بحدوث الاحتيال إذا كانت الجهة المسؤولة التي يجب إخطارها" على أعلى متوسط حسابي (4,72) وانحراف معياري (0,640)، بينما حصلت الفقرة التاسعة "إخطار الاحتيال إلى طرف خارج المؤسسة في حال لم يرد نص قانوني يمنع ذلك" على أدنى متوسط حسابي (2,33) بانحراف معياري (1,457).

4.4 اختبار الفرضيات:

للتأكد من صحة الفرضيات قمنا بإجراء اختبار T للعينة الواحدة.

جدول (9): نتائج اختبار One Sample t Test

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة Sig
الفرضية الأولى	4,51	0,383	59	91,079	1,671	0,000
الفرضية الثانية	4,31	0,419	59	79,697	1,671	0,000

المصدر: بالإعتماد على مخرجات برنامج (Spss.V25)

من الجدول نستنتج:

- بالنسبة للفرضية الأولى "يمثل محافظ الحسابات لإتباع الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي ISA 240 التي تمكنه من الكشف عن الاحتيال الذي تتضمنه البيانات المالية"، يتضح أن القيمة المحسوبة لـ (t) (91,079) أكبر من القيمة الجدولية (1,671)، كما وأن مستوى الدلالة (0,000) أقل من 0,05، وعليه نقوم بقبول الفرضية بمستوى ثقة 90%.
- بالنسبة للفرضية الثانية "يمثل محافظ الحسابات لإتباع الإجراءات اللازمة للإخطار عن التحريفات المادية في البيانات المالية الناجمة عن الاحتيال، والمنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي ISA 240"، يتضح أن قيمة (t) المحسوبة (79,697) أكبر من القيمة الجدولية (1,671)، وأن مستوى الدلالة (0,000) أقل من 0,05، وعليه نقوم بقبول الفرضية بمستوى ثقة 90%.

5. خاتمة:

إن الفضائح والانهيارات التي تعرضت لها الشركات العالمية الكبرى بسبب الممارسات المحاسبية غير القانونية، وزيادة التحريفات المادية في البيانات المالية، قد أدت إلى تآكل الثقة في مهنة التدقيق. هذا الواقع دفع إلى تكثيف الجهود الدولية لتسليط الضوء على دور مدققي الحسابات في اكتشاف التحريفات المادية وضمان صحة البيانات المالية.

النتائج: إنطلاقاً من الجانب النظري للدراسة والدراسة الميدانية يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تتحمل الإدارة مسؤولية إكتشاف ومنع التحريفات المادية في البيانات المالية؛
 - ✓ يتحمل محافظ الحسابات مسؤولية تفعيل التشكيك المهني في كل ما يقوم به من إجراءات تدقيق؛
 - ✓ على محافظ الحسابات ضرورة إخطار الإدارة بكل ما علمه أو إكتشفه من تحريف مادي؛
 - ✓ يمكن لمحافظ الحسابات الإنسحاب من عملية التدقيق في حال لم تتخذ المؤسسة إجراءات تجاه التحريفات التي قام بإبلاغهم بها؛
- كما وخلصت الدراسة إلى:
- ✓ أن نسبة 90,2 % من وحدات عينة الدراسة يؤكدون أن محافظي الحسابات يمثلون لإتباع الإجراءات المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 240 في إكتشاف الاحتيال في البيانات المالية؛
 - ✓ اتفق نسبة 86,2 % من وحدات العينة المدروسة على أن محافظي الحسابات يمثلون لإتباع الإجراءات اللازمة للإخطار عن التحريفات المادية في البيانات المالية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم 240.

التوصيات:

- إن الإمتثال إلى معايير التدقيق الدولية، وخاصة معيار التدقيق الدولي رقم 240 الخاص بمسؤولية المدقق بشأن الإحتيال في البيانات المالية، هو أمر بالغ الأهمية لضمان جودة وموثوقية عملية التدقيق. وفيما يلي نقدم بعض التوصيات والمقترحات:
- ✓ قيام محافظي الحسابات بالمتابعة المستمرة للمستجدات في المعايير المهنية والقوانين ذات الصلة، لضمان مواكبة التغيرات التي قد تؤثر على عملهم؛
 - ✓ تنظيم دورات تدريبية متخصصة لمحافظي الحسابات حول معايير التدقيق الدولية وكيفية تطبيقها، لاسيما المعيار رقم 240 وتعزيز الوعي بأهميته؛

- ✓ ضرورة تكثيف الجهود لتحديد المجالات ذات المخاطر العالية للاحتيال داخل المؤسسة محل التدقيق؛
 - ✓ تعزيز طرق جمع الأدلة من خلال اعتماد تقنيات تدقيق متطورة، كالاستفادة من تحليل البيانات الضخمة وتوظيف التكنولوجيا للكشف عن الأنماط غير المألوفة؛
 - ✓ ضرورة تعزيز محافظ الحسابات للتواصل مع الجهات المعنية مما يساهم في الكشف المبكر عن أي نقاط ضعف في النظام المالي أو الرقابي، مع الإبتعاد عن المواقف التي قد تؤثر على حياديته؛
 - ✓ إنشاء ورشات عمل تفاعلية لتبادل الخبرات والممارسات بين المهنيين.
6. قائمة المراجع:

Elharrad, Y. (2019). L'audit légal et la fraude : le rôle du commissaire aux comptes dans la détection des fraudes en entreprise. Faculte des Scieences juridiques et Economiques, Fès-Maroc: Universite Sidi Mohamed Ben Abdellah.

Feizizadeh, A. (2018). The effect of audit financial statements components on. Amazonia investiga, 07(17), pp. 31-40.

أحمد حلمي جمعة. (2015). المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

القانونون 10-01. (29 جوان، 2010). المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2010. القانون التجاري الجزائري. (2007). القانون التجاري الجزائري. الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية.

آمال دنيا شبل، محمد قريتي، و منير خيارى. (2022). التنظيم القانوني لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر-دراسة تحليلية-. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 05(01)، الصفحات 15-32. حمدي عبد النعيم عرفات. (2018). تفسير عوامل خطر الغش في ضوء معلومات الاستدامة ومدى اعتماد مراقبي الحسابات عليها عند تقييم مخاطر التحريف الهام-دراسة تطبيقية-. مجلة البحوث المحاسبية، 05(02)، الصفحات 42-84.

رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، و عمر محمد زريقات. (2011). علم تدقيق الحسابات النظري (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- رزق أبو زيد الشحنة. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- زينب حجاج . (2016). مهنة محافظ الحسابات في الجزائر في الجزائر كآلية لمحاربة المخالفات- دراسة حالة في مؤسسة خاصة وعمومية-. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 05(02)، الصفحات 181-193.
- سارة عراب، و محمد زيدان. (2018). مسؤولية مراجع الحسابات اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 05(01)، الصفحات 480-501.
- عبد الوهاب نصر علي. (2011). مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسيل الأموال -مطلب حيوي لإستقرار أسواق المال العربية-. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عمر شريقي. (2012). مسؤوليات محافظ الحسابات -دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية-. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 12(12)، الصفحات 91-120.
- فيصل كريم، و توفيق فيصل سمغوني. (2018). تنظيم مهنة محافظة الحسابات والتدقيق في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 01(02)، الصفحات 342-358.
- مروة موسى، و محمد عجيلة. (2018). ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر-رؤية مستقبلية-. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 03(01)، الصفحات 211-222.
- نجاه تونسي ، و امحمد الحاج بوروية . (2016). مدقق الحسابات والمشرع الجزائري. مجلة دفاتر بواذكس، 05(02)، الصفحات 155-172.